



FBP







Mohamed Abukrish · Last edited March 16, 2021 · 1 minute read

الاتصالات وقضايا المجتمع سوق الاتصالات والتحول الرقمى

الاتصالات وقضايا المجتمع

سوق الاتصالات والتحول الرقمى

التحول الرقمى : هو التغيير المرتبط بتطبيق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والرقمية في جميع جوانب حياتنا –ويؤدى الى –تطور مستمر للتكنولوجيا—(مثل /ظهور تكنولوجيا الذكاء الصناعى—وتطور الاتصالات ——------ وتخفيض التكاليف والوقت وزيادة الجوده-)-ويمكن تعريف السوق: -من المنظور الاقتصادي:--السوق هو التقاء عرض مع الطلب للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال.و يعرف كذلك على انه المكان أو التنظيم الذي يمكن البائعين و المشترين لسلعة معينة الاتصال يبعضهم البعض -من المنظور التسويقي :----و قد عرفته الجمعية الأمريكية للتسويق بأنه مجموع طلب المستهلكين المحتملين لسلعة معينة أو خدمة-- ويمكن تمييز الأسواق إلى أنواع، باعتبار عناصر مختلفة تتمثل في :عنصر المنافسة:& أ.أسواق المنافسة الكاملة:&& سوق الاحتكار الكامل:&& سوق المنافسة الاحتكارية:&& سوق احتكار القلة:--ولقد جاءت ابرز ملامح السوق في مصر فيما يلى –جاءت الخصخصه للسوق المصرى بدفع من الخارج اذ تم تحرير قطاع الاتصالات المصرى عبر الاستجابه لشروط المنحه الامريكيه للاتصالات عام 93 (جاءت يشروط عمل مركز للمراقبه والتحكم لشبكة الاتصالات العامه &&وخصخصة قطاع الاتصالات)واستطاع لوبى الخصخصه وبرغم عدم صعوده بعد لمراكز اتخاذ القرار واستنادا الى اتفاقية المنحه لقطاع الاتصالات ان يمنع المشغل الوطنى التاريخى من دخول سزق خدمات الاتصالات الجديده مثل الانتر نت والمحمول فتم اجبار المصريه للاتصالات عن التنازل عن شركة المحمول الاولى للقطاع الخاص المحلى والشركاء الاجانب عام 96 ثم خصخصتها عام 98 ومنعها من دخول سوق خدمات الاتصالات الجديده كالمحمول والانترنت وقصر ذلك على القطاع الخاص والتنازل عن رخصة المحمول الثالثه 2003----واغلاق مصانع الانتاج المحلى لاجهزة الاتصالات (مثلما حدث مع الشركه المصريه الالمانيه لتصنيع أجهزة الاتصالات وقبلها شركة المعصره لانتاج معدات الاتصالات)والاعتماد كاملا على ...اد للتكنولوجيا من خارج مصر -واعتماد سياسات الاوت سورسينج فى كافة الاعمال داخل القطاع حتى ان ... اصدار الفواتير للعملاء تعتمد على اتفاقيات دعم فنى مع شركات اجنبيه ----- والازمات لم تنقطع بقطاع الاتصالات المصرى اخرها لازمة تراخيص الجيل الرابع –(وسبقها أزمات ارتفاع أسعار الاتصالات واحتجاجات




FBP

الخدمه فيما بينهم والمصريه للاتصالات وبين الجهاز التنظيمى)-ونظرا لاستمرار هذه السياسات فان كافة الاجهزه والمعدات الخاصه بشبكات الاتصالات يتم استيرادها من الخارج وبالتالى يرتفع سعرها بارتفاع سعر الدولار بعد تعويم الجنيه حيث ان اتفاقيات تنفيذ مشروعات جديده يتم حسابها اولا بالعمله الاجنبيه وتقيمها بسعر الصرف وقت التعاقد وقد قفز الدولار من 8.8 الى 18 ج (حينها في 2017) -----كذلك اعتماد سياسة الاوت سورسينج دون الاعتماد على تنمية القدرات الذاتيه لدى الشركات الوطنيه تضاعف تكلفة المشروعات ------وهذا فى اخر الامر يؤدى الى التوتر بين الشركات مقدمة الخدمه والجهاز التنظيمى بشأن التسعير للخدمه بسبب ارتفاع تكلفة التوسع والاحلال وتكاليف اجور وتدريب العناصر البشريه -وينعكس ايضا على انخفاض جودة الخدمه ويدخل هنا المستخدم كطرف بسبب حال الخدمه واحتمالات رفع اسعارها –وهكذا من الوقاءع السابقه تم رسم ملامح السوق المصرى بالوقائع المذكوره واصبح السوق بسيطر عليه الاستثمارات الاجنبيه بنسبة 75%وهو سوق مربح جدا لاستثمارات الأجانب حتى انه منذ عدة سنوات رفضت شركة فودافون العالميه التخارج من السوق المصرى عندما عرضت المصريه للاتصالات شراء حصتها في فودافون مصر—في حين هذا التوقيت تخارجت من السوق الامريكى ب 130 مليار دولار من فيرايزون الامريكيه وهذا يذكر بمناسبة موافقتها هذه الأيام على بيع حصتها للاتصالات السعوديه والاخبار المتتاليه عن مطالبة هيءة الرقابه الماليه بان تتقدم الاتصالات السعوديه بشراء 100%---واخبار عن ان المصريه للاتصالات تدرس شراء حصة فودافون ----وتظل الجهود لايجاد حلول (من جانب السوق لاتعوق التحول الرقمى)----والحلول في اطار التحول الرقمى --تتمثل فى الاعتماد على قدراتنا الذاتيه فى تطوير الصناعات المحليه للتكنولوجيا بدلا من الاعتماد فقط على الايرادات الريعيه من بيع مبانى القرى الذكيه والتى لن تحقق لنا التنميه والتطوير المناسب ---كذلك تغيير سياسات الاوت سورسينج وضرورة تنمية عناصرنا البشريه وتدريبها لتشغيل وصيانة المشروعات التكنولوجيا ---كذلك حماية المستهلكين والمستخدمين ---كذلك تدعيم سياسات نقل المعرفه باتفاقيات الشراكه مع شركات التكنولوجيا العالميهي

